

# ssrbulletin

أضواء على أحدث التطورات والأخبار والأحداث في مجال إصلاح القطاع الأمني

يناير 2009

## الدليل الموضوعي الجديد: إصلاح القطاع الأمني في غرب أفريقيا

ليست مصادفة أن يكون إقليم غرب أفريقيا واحدا من أفقر وأقل المناطق استقرارا في العالم. لقد تميز في ماضيه الحديث بكونه محلا للصراعات و الانقلابات و الدكتاتوريات و الجريمة المنظمة عبر الدول و الحكومات المركزية الضعيفة.

لا زالت هذه الهموم تشكل تحديا كبيرا للإستقرار القومي و الإقليمي و الأمن الإنساني أيضا. إلا أنه في حين أن معظم بلدان غرب أفريقيا تشترك في هذا الماضي الغير مستقر و المتميز بالعنف في كثير من الأحيان، فإن لكل منها تاريخا حديثا و خبرات متميزة.

أخفقت دول غرب أفريقيا في كثير من الأحيان في تغيير الأمن لشعوبها. بل أن الوكالات أو الأجهزة الحكومية نفسها شكلت مصدرا لانعدام الأمن. و في حين أم مخاطر الصراع أقل مما كان الحال عليه، فلا زال هناك عددا من التهديدات التقليدية و الغير تقليديه في مواجهة الأمن الإنساني و القومي و الإقليمي. بل فإنه من المستحيل تجاهل تأثير عدم الإستقرار على المنطقة. تشمل تحديات الأمن الحالية مشاكل عدة منها عنف الجريمة الذي يلهب أمن الأفراد و الجماعات على المستور المحلي، التهديدات الداخلية التي تسبب مشاكل اقليمية في بعض الأحيان و التحديات على المستوى الإقليمي مثل تهريب المخدرات.

يوفر دليل الشبكة الموضوعي مقدمة للمادة الموجودة حول إصلاح القطاع الأمني في غرب أفريقيا. و هو يلقى الضوء على النصوص و المصادر الخاصة بالإقليم عبر عدد من البلدان و قطاعات الأمن المختلفة.

وبالرغم من عدم شمولية الدليل، فإنه يشكل برهانا على تنامي المادة المتوفرة حول إصلاح القطاع الأمني في المنطقة. تم اختيار النصوص إما بناء على صلتها بالموضوع و فائدتها، أو بالإضافة إلى ذلك التوصيات التي من الممكن أن تقدمها لصانعي السياسات العاملين في مجال تحسين القطاعات الأمنية في المنطقة. هناك قلة في توثيق البحوث و السياسات حول إصلاح القطاع الأمني في الدول الفرانكفونية بغرب أفريقيا، إلا أن تحديثه سيستمر و ذلك بإضافة ما يستجد من مواد.

يتوفر [الدليل الموضوعي لإصلاح القطاع الأمني في غرب أفريقيا](#) أون لاين. تغطي المواضيع المتاحة إلى الآن [الشرق الأوسط](#) و [أمريكا اللاتينية و الكاريبي](#). وستتاح قريبا تغطية لشرق أفريقيا و شرق أوروبا.

## إصلاح القطاع الأمني فى كينيا

### إصلاحات البوليس الكينى: المآزق و المداخل

أعلنت لجنة الحكومة الكينية الدائمة لحقوق الإنسان الآتى فى 2002: "رغم البيان العام لمفوض البوليس حول الجهود القائمة لإصلاح دائرة البوليس و العمل الفاعل و الحازم مع ضباط البوليس من مرتكبي الإساءات ، فإن الإجراءات التأديبية تجاه من يوجد متهما بارتكاب اعمالا وحشية تكون غير كافية فى بعض الأحيان. ذلك لأنه من النادر محاكمة من يتهم باللجوء إلى استعمال القوة الزائدة عن الحد. كشف المحققون فى حوادث عديدة ادعى فيها اللجوء إلى التعذيب أن "مبدأ الصمت" الذى يتم تبعاً له عدم الإبلاغ عن التوحش، و إتلاف الأدلة أو القيام بتهديد الشهود فى محاولة للتغطية على أعمالهم التعسفية ، ينتسب إليه الكثيرين، و قد يصل الحال بهم إلى تمتعهم بالحصانة".

بدأت كينيا بحلول عام 2003 فى النظر فى حاجتها إلى إصلاح شامل لإصلاح القطاع الأمنى. و بدعم من النظام السياسى الجديد، تم البدء فى تنفيذ خطة إستراتيجية خمسية لإصلاح دوائر بوليس كينيا العادية و الإدارية: تم تأسيس خطة لمعالجة التحكم فى إدارة الأسلحة المحظورة و نشر خطة طريق لوضع دستور جديد.

و مع ذلك، وفى عام 2004، نتيجة لصراع سياسى تبنى المؤتمر الدستورى مسودة للدستور، و ذلك لمراجعة بنى الحكم القديمة – و تشمل القطاع الأمنى – إلا أن مجموعة سياسية تمكنت من خطف هذا العمل و تشويهه. ومع ذلك فإن الشعب الكينى عبر عن وجهات نظره بوضوح و ذلك عن طريق رفض الإصلاح فى أستفتاء، ثم العودة إلى الإنتخابات التى تمت فى ديسمبر 2007 لانتخاب نظام جديد قادر على تحسين تنفيذ برنامج الإصلاح.

بعد انتخابات متنازع على نتيجتها و مخالقات و اسعى النطاق، إندلعت أعمال العنف فى أنحاء الدولة. لجأ الكينيون إلى و سائل خارج القانون فى محاولة لإعادة الديمقراطية. قتل أكثر من 1300 شخص بحلول شهر فبراير 2008- و تنسب ثلث هذه الوفيات إلى عمليات قتل خارج القضاء نفذها ضباط البوليس. اجبر أكثر من 500,000 على التهجير من مزارعهم و منازلهم و أعمالهم، ويرجع ذلك إلى أن وكالات أمن الدولة تجاهلت تقارير إستخبارية عن عنف وشيك الحدوث على نطاق واسع. أبلغت المنظمات الغير حكومية و المستشفيات عن حوادث إغتصاب لما يزيد عن 1000 من النساء و الفتيات. مرة أخرى لوحظ أن أجهزة أمن الدولة تورطت فى ارتكاب هذه الجرائم.

ألقت أعمال البوليس هذه الضوء على ضعف إدارة قوة البوليس و الإنقسام السياسى الحزبى للقطاع الأمنى كونهم أضعف حلقة فى الجهود الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية و سيادة القانون.

بعد تحقيق الإستقرار و مرور عام هناك محاولة أخرى لإدخال إصلاحات تستهدف النظامين الإنتخابى و القضائى و المجلس الوطنى و الخدمة المدنية و دائرة البوليس الوطنية، هذا بالإضافة إلى مراجعة شاملة للدستور. من الجدير بالذكر الإشارة إلى النداءات واسعة النطاق الداعية إلى تغيير شامل للهيكلى الحكومى كونه ضروريا لتحقيق خدمة بوليس محترفة و مستقلة تتمكن من دعم الديمقراطية و سيادة القانون.

سيطلب إصلاح البوليس فى كينيا تحديا يتمثل فى اتخاذ قرارات سياسية و تشريعية و مؤسساتية و استراتيجية. نقطة الإنطلاق المحتملة هى ضمان مساءلة البوليس لكل من القانون و الشعب، و ليس للنظم الحزبية المتناحرة. يعترف رجال البوليس أنفسهم بتقضى سوء استخدام السلطة و الفساد و الإجرام و عدم الإنضباط. أجرى مركز كينيا للبحث الأمنى و المعلومات استطلاعاً فى عام 2004 شمل 53 فى المائة من رجال البوليس أسفر عن اعتبارهم أنفسهم "على درجة متوسطة من المساءلة"، فى حين اعتبر 14 فى المائة منهم "على درجة منخفضة من المساءلة". و يتوافق هذا مع تصورات 64 فى المائة من الشعب الذين يعتبرون البوليس على درجة منخفضة من المساءلة.

أسس وزير الدولة للإدارة الإقليمية و الأمن الداخلى فى الرابع من سبتمبر 2008 مجلس رقابة البوليس، مظهراً أعلى درجة ممكنة من الإنترام السياسى للمساءلة و إصلاح البوليس. المجلس هيئة شبه مستقلة مسؤولة أمام الدولة من خلال الوزير.

بين المجلس الحاجة إلى وجود هيئة مستقلة تتمتع بالقدرة على التحقيق فى الشكاوى المقدمة ضد البوليس، ربما مفوضية مستقلة للسلوك و الشكاوى ضد البوليس. و قد بدأ المجلس بالفعل، من خلال شراكة تقنية مع شبكة السلام-كينيا، بدأ عملية بحث سياسات و صياغة تشريعية تهدف إلى تأسيس هيئة مستقلة لرقابة البوليس. هناك أيضاً خطط للقيام ببرنامج على مستوى الدولة خاص بالتعليم المدنى حول إصلاح البوليس مع التركيز يصفة خاصة على سلوك البوليس و المساءلة.

للمزيد من المعلومات، برجاء الإتصال ب: فيليب أونجوجى [Philip Onguje](#) ، بشبكة السلام-كينيا [PeaceNet-Kenya](#) و زميل شيفنينج، [جامعة برمنجهام](#). شبكة السلام كينيا هى شبكة وطنية من الهيئات الغير حكومية العاملة فى مجاله السلام و الأمن فى كينيا.

## المزيد من المعلومات

- [البي بي سي- لمحة عن بلد: كينيا](#)
- [الأمم المتحدة فى كينيا](#)
- [شبكة القطاع الأمنى الأفريقية](#)
- [شبكة أسلحة أفريقيا](#)
- [مركز بحوث و معلومات السلام \(SRIC\)](#)
- [خدمة مخابرات الأمن القومى الكينية](#)

تحتوى [مكتبة الوثائق](#) على روابط مع عدد من الوثائق ذات الصلة بإصلاح القطاع الأمنى  
والتي تركز على بنجلادش  
فيما يلي مجموعة منتقاة من هذه الوثائق:

- [تطبيق نظام بوليسى قائم على دعم الجالية فى كينيا](#)
  - [مفوضى البوليس، الرؤوساء و التحكم فى الأمن](#)
  - [السلام، الأمن وميكانيكية مراجعة الند الأفريقية: هل تتناسب الأدوات مع المهمة؟](#)
  - [السلام السياسى فى كينيا](#)
  - [تطوير سياسة للرد على برنامج حكومة كينيا لنزع السلاح](#)
  - [تحدى الأمن الخاص فى أفريقيا:مشاكل و خيارات](#)
  - [نظم الإنتخابات و حماية و اشتراك الأقليات](#)
-

## وقائع حديثة

### التدريب على إصلاح القطاع الأمني فى مانىلا

تم فى الفترة بين 9-12 ديسمبر تنفيذ برنامج تدريبي لمدة ثلاث أيام ودورة خاصة ب"تدريب المدربين" حول إصلاح القطاع الأمني فى مانىلا، وذلك بالمشاركة بين الشبكة العالمية وفريق [إصلاح القطاع الأمني الإستشارى الدولى \(ISSAT\)](#) و [معهد الدراسات الإستراتيجية و التنمية \(ISDS\)](#) - و جميعهم أعضاء فى [هيئة التعليم و التدريب لإصلاح القطاع الأمني \(ASSET\)](#). ضم المشاركون عدد من الباحثين و العاملين بالحكومة و الأكاديميين من جنوب و جنوب شرقى آسيا.

وفرت الدورة التدريبية معلومات عن الأسس الرئيسية و الأساليب و الممارسات المتصلة بموضوع إصلاح القطاع الأمني، آخذة فى الإعتبار تهيئة المشاركين للعمل مباشرة فى ذات المجال. تركز الإلتباه حول أمثلة من أفريقيا و آسيا، و تضمنت الوقائع تقديم الطرق و الوسائل التى من الممكن استعمالها عند التخطيط و التطبيق فى مجال إصلاح القطاع الأمني.

تمت مناقشة و تميم طرق مختلفة لإصلاح القطاع الأمني بالتفصيل فى دورة تدريب المدربين. استهلّت الدورة بتحديد ما يميز التدريب على إصلاح القطاع الأمني عن برامج التدريب الأخرى التى شارك فيها الحاضرون سابقا. تلا ذلك تميم من الحضور للدورة و تقديم اقتراحاتهم حول كيفية تطوير الدورة مستقبلا و تكييفها لتلائم احتياجات محددة.

فضلا عن التدريب، فقد تمت الإستفادة من هذا الحدث فى تعريف المشاركين بشبكة ال ASSET - الموارد الموجودة على الموقع أون لاين، الأشخاص ذوى الأهمية من العاملين فى المجال و فرص تدريب مستقبلية.

للمزيد من المعلومات، برجاء الإتصال ب:

[Ben Kelly, GFN-SSR](#)

[Mark Downes, ISSAT](#)

[Dr Herman Kraft, ISDS](#)

### معهد السلام-الجنوب NSI بستضيف نقاش مائدة مستديرة حول إصلاح القطاع الأمني

استضاف كل من [معهد الشمال-الجنوب](#) و حقوق الديمقراطية فى الرابع من ديسمبر 2008 مؤتمر مائدة مستديرة حول إصلاح القطاع الأمني. استهدف المؤتمر، الذى كان تحت عنوان من القاعدة إلى أعلى: الحكم و إصلاح النظام الأمني سياسة و عملا، استهدف مشاركة نتائج توصيات بحث حول سياسة إصلاح القطاع الأمني قامت به المعاهد الجنوبية فى هايتى، إندونيسيا و السودان بالشراكة مع معهد الشمال-الجنوب و الحقوق و الديمقراطية. كان اللقاء أيضا فرصة للمزيد من الفهم حول كيفية الإستجابة لاحتياجات الشعوب الضعيفة بالطريقة الأمثل. قام بإخراج هذا الحدث إلى حيز التنفيذ مركز أبحاث التنمية الدولية.

بالإمكان الحصول على المزيد من المعلومات من [NSI](#).

## الأحداث المقبلة

للحصول على قائمة مستفيضة عن الأحداث المقبلة ذات الصلة بقضايا الإصلاح الأمنى، برجاء زيارة موقعنا الإلكتروني [روزنامة الأحداث](#). عند الرغبة فى تعريفنا بأحداث أخرى برجاء إرسال رسالة بالإيميل

### الأمن البحرى: تدعيم التعاون الدولى و عبر الهيئات

19-22 يناير 2009

و ستون هاوس، وست سسكس، المملكة المتحدة

Wiston House, West Sussex. UK

يجيب هذا المؤتمر على عدد من الأسئلة النقدية المتعلقة بكفاءة توفير الأمن البحرى، يشمل ذلك المخاطر و التهديدات المتزايدة و كيف يمكن للقوى البحرية الرائدة و الهيئات المتعددة الجنسية أن تدعم الدول النامية فى بناء القدرات من أجل تأمين مناطقها الساحلية و مناطق الحظر الإقتصادى.

### دورة العاملين حول حكم القانون و إتاحة العدل

9-11 فبراير 2009

لندن

أظهرت الخبرة صعوبة القيام بعملية تعزيز حكم القانون و إتاحة العدل. و لكى يعمل القائمين على هذا بكفاءة فيجب أن تتوافر لديهم المعرفة و المهارات المتعددة التقنية و غير تقنية. ستقدم هذه الدورة تقدمة لما سبق ملبية لاحتياجات العاملين فى المملكة المتحدة.

### آخر موعد لتقديم الطلبات: إصلاح القطاع الأمنى: فن التقييم

9 فبراير 2009

مونتيراي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة

Monterey, California, USA

تعتمد صناعة السياسات المؤثرة و البرامج على مستوى القاعدة فى مجال إصلاح القطاع الأمنى على التقييم الدقيق لقدرات البلد المستقبل لهذه السياسات و البرامج و احتياجاته و مدى تكيفه مع الإصلاح. صممت ورشة العمل هذه كى تجمع الخبراء العاملين فى مجال إصلاح القطاع الأمنى لمناقشة طرق تعزيز تقنية التقييم حتى تتعاضم الفائدة المرجوه من البرامج.

## أحدث الموارد على موقع الشبكة

### إصلاح القطاع الأمني في ليبيريا: نتائج مختلطة لبدايات متواضعة

مالان، إم، 2008، معهد الدراسات الإستراتيجية، الولايات المتحدة، كلية حرب الجيش، بنسلفانيا  
*Malan, M., 2008, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, Pennsylvania*

ما مدى التقدم الذي تحقق لإصلاح القطاع الأمني في ليبيريا؟ تفحص ورقة معهد الدراسات الأمنية هذه قضية إصلاح القطاع الأمني في ليبيريا و تناقش فرضية أن كل من الأمم المتحدة و الولايات المتحدة لم يقوموا بما يكفي لإصلاح البوليس و الجيش. يجب على الأمم المتحدة و الولايات المتحدة و الشركاء المانحين الآخرين البقاء في ليبيريا حتي نهاية الشوط ، ذلك لأن إصلاح القطاع الأمني عملية طويلة المدى و ليس العكس.

### التحكم في و مراقبة الخدمات الإستخباراتية في الدول الديمقراطية

كابارينى، إم، 2007، فى " التحكم الديمقراطى فى الخدمات الإستخباراتية: إحتواء الفيلة المتشردة"، أشجات .

*Caparini, M., 2007, in 'Democratic Control of Intelligence Services: Containing Rogue Elephants', Ashgate.*

كيف يمكن للمجتمعات الديمقراطية ضمان قدرة الخدمات الإستخباراتية على العمل بفاعلية مع الإلتزام بالأصول و المقاييس الديمقراطية؟ يفحص هذا الفصل الصادر عن مركز جينيف للتحكم الديمقراطى فى القوات المسلحة التحكم فى و مراقبة الخدمات الإستخباراتية فى الدول الديمقراطية. و يناقش فرضية أن أجهزة الأمن و المخابرات لها سمات خاصة تجعل من التحكم المؤثر و المراقبة تحديا. تتطلب المراقبة الديمقراطية و المساءلة للخدمات المخابراتية يقظة دائمة من قبل المنفذين و المشرعين و القانونيين و المجتمع المدنى.

### بين الصراع و التعاون: جهود اصلاح البوليس الدولى فى جنوب شرقى أوروبا

شرودر، يو، 2007، فى الهيئات عبر الحكومات و إصلاح القطاع الأمنى، المحرر. دي. لو، دي سي إي إف، جينيف، الصفحات 197-218

*Schroeder, U., 2007, in Intergovernmental Organisations and Security Sector Reform, ed. D. Law, DCAF, Geneva, pp. 197-218*

تشارك العديد من الهيئات الدولية فى قضية إصلاح القطاع الأمنى فى جنوب شرقى أوروبا. تناقش هذه الورقة الصادرة عن مركز جينيف للتحكم الديمقراطى فى القوات المسلحة (DCAF) الفرضية القائلة بأن و جود العديد من التفويضات يستدعى التنسيق و ذلك لتفادى الإزدواجية. و مع التعقيد الجديد لبناء السلام المدنى و العسكرى هيكلا ما بعد الصراع، هناك حاجة إلى التنسيق عبر الوزارات و الهيئات. وسوف يعرض الفصل فى تحقيق ذلك فرص خلق مؤسسات أمنية مستقرة و ديمقراطية و مستدامة فى جنوب شرقى أوروبا للخطر.

## إصلاح البوليس بحساسية تجاه الجندر في مجتمعات ما بعد الصراع

يو إن أي إف إي إم و يو إن دي بي، 2007، صندوق الأمم المتحدة للمرأة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نيو يورك

*UNIFEM and UNDP, 2007, United Nations Development Fund for Women and United Nations Development Programme, New York*

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه إصلاح البوليس بحساسية تجاه الجندر (GSPR) في مواقف ما بعد الصراع؟ تفترض هذه الورقة الصادرة عن UNIFEM و UNDP أن مساقات ما بعد الصراع تتيح فرصا مهمة لإصلاح عملية تنفيذ القانون. و في نفس الوقت، فهناك حاجة ماسة إلى وضع GSPR موضع الممارسة أثناء عمل بعثات حفظ السلام و عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة. نوقشت أهم جوانب قضية الإصلاح، مع التركيز على نتائج دراسة مسبقة و برمجة أجزائها كل من UNIFEM و UNDP في عدد من الأقطار.

## **الوثائق الخمس الأكثر دخولا على الموقع الإلكتروني حول إصلاح القطاع الأمني في ديسمبر 2008**

1. لا ملكية، لا التزام: دليل للملكية المحلية لإصلاح القطاع الأمني
  2. بناء سلام الجالية في أفغانستان: قضية الإستراتيجية القومية
  3. مفهوم للدعم الأوروبي لإصلاح القطاع الأمني
  4. خطة عمل الشراكة لبناء مؤسسة الدفاع: لمحات عن البلد و احتياجاتها تقييم  
لأرمينيا، أذربيجان، جورجيا و مولدوفا
  5. هيكل صناعة الأسلحة السرية في غانا
-

## اتصل بنا:

GFN-SSR  
International Development Department  
JG Smith Building  
University of Birmingham  
Edgbaston, Birmingham B15 2TT UK  
Tel: +44 121 414 7291  
Fax: +44 121 414 7995  
Email: [enquiries@ssrnetwork.net](mailto:enquiries@ssrnetwork.net)

على موظفي الحكومة البريطانية الراغبين بالتسجيل الخاص لدخول موقعنا الخاص  
[Ben.Kelly@ssrnetwork.net](mailto:Ben.Kelly@ssrnetwork.net)

نشرة ال SSRBulletin تنشر بالانجليزية و تليها نسخ بالفرنسية والبرتوغالية  
والعربية و ترسل لمن سجل بياناته [هنا](#). و توجد على [موقعنا](#) الترجمات بعد اسبوع  
من نشر الانجليزية

المقالات المنسوبة لكتاب من غير العاملين بالشبكة العالمية لاتمثل رأى الشبكة  
بالضرورة.